تـدويل القضـية الجزائـرية

أ.احمد سعيود
جامعة الجزائر

إن فكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني غداة انطلاق الثورة،و تصدر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية[1]، وسعت منذ اللحظة الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة . و يقول السيد **محمد يزيد** "إن تدويل القضية الجزائرية كان مبرمجا منذ بداية الثورة،خاصة و أن الأشقاء في تونس و المغرب كانت قضيتهما قد طرحتا أمام هذه المنظمة" [2].

و كان أهم عمل دبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني هو سعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما : مؤتمر باندونغ في أفريل 1955[3]والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955 [4]

وبالرغم من أن القضية الجزائرية لم تحظ بالدراسة من طرف هذه الأخيرة بسبب تعنت فرنسا وحلفائها ، حيث اعتبرت قضية فرنسية داخلية تخص فرنسا لوحدها، الأمر الذي أدى بالمنظمة إلى تأجيلها وعدم إصدار قرار بشأنها، إلا أن جبهة التحرير الوطني وحلفائها اعتبروا مجرد تسجيلها يعد خطوة نحو تدويل القضية الجزائرية.

و بخصوص هذا التأجيل يقول السيد **محمد يزيد** :" بعد أن تأكد في كواليس للأمم المتحدة أن تصويتا جديدا قد يحدث بشأن القضية الجزائرية بموجب أحد بنود المادة 22 من النظام الداخلي للجمعية العامة ؛ و خوفا من أن تميل الكفة لصالح فرنسا ، بعد أن كانت لجبهة التحرير الوطني، خاصة و أن الفارق في الأصوات

صوت واحد فقط .27/28، و بعد مشاورات مع الوفود العربية ووفود الكتلة الإفريقية الآسيوية ؛ و حتى لا يضيع هذا الفوز الذي حققته جبهة التحرير الوطني في أول حضور لها في الأمم المتحدة، استقر الرأي على قبول الاقتراح الذي تقدم به مندوب الهند القاضي بتأجيل القضية الجزائرية في هذه الدورة "[5]

ويعلق الباحث **خالفة معمري** على هذا التأجيل بأنه مسألة ظرفية فقط . و أن الجميع من مؤيدين و معارضين كانوا متفقين على أن القضية قضية وقت. و أن هذا التأجيل ليس معناه صرف النظر كلية عن القضية الجزائرية... و يضيف أن الفقرة 7 من المادة 2 لم تعد حاجزا في طريق مناقشة القضية الجزائرية [6]

و في نفس هذا الاتجاه يرى الدكتور **قنان** " ...أن اللائحة التي أصدرتها الجمعية العامة جاءت لتفوّت الفرصة على مشروع لائحة مضادة اقترحتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، والتي تتضمن تأجيل مناقشة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولمواجهة هذه المناورة اقترح مندوب الهند - **كريستامنون** - مشروع اللائحة التي تضمنت قبول إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية مع تأجيل مناقشتها . و هو ما يمثل نجاحا كبيرا على طريق تدويل القضية الجزائرية، حققته جبهة التحرير الوطني بفضل المساعدة الفعالة التي قدمتها الدول العربية الشقيقة و الدول الصديقة " [7]

و مع مطلع عام 1956 قام الوفد الخارجي بالقاهرة و الوفود المتنقلة الأخرى بحملة دعائية واسعة النطاق للرد على الادعاءات و المناورات التي كانت تقوم بها الدبلوماسية الفرنسية حـول مسـألة تأجيل مناقشة القـضية الجزائرية .و عرفت كيف تحاصر هذه المناورات بالحجج و البراهين ، مبرهنة في الوقت نفسه على أن القضية الجزائرية مشكلة دولية وليست داخلية، وهذا بالرغم من تأجيل بحثها [8] . و كان عليها أن تواصل مسارها بحمل القضية الجزائرية إلى ساحة الأمم المتحدة . و في إطار المساعي الواجب القيام بها و تحضيرا للدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحـدة قامت جبهة التحـرير الوطني بإرسال وفود للقيام بجولات و اتصالات في كل من آسيا و أمريكا اللاتينية للتعريف بالقضية الجزائرية والحصول على تأييد هذه البلدان عند عرض القضية الجزائرية للمناقشة في الدورة الحادية عشرة في نهاية عام 1956 [9]

و في خضم هذا النشاط الدولي الذي كانت تقوم به جبهة التحرير الوطني في الخارج استعدادا لعرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر ، رأى القادة في الداخل و استقر رأيهم على عقد مؤتمر بوادي الصومام في 20 أوت 1956 ،و قد بحث فيه المجتمعون قضايا الثورة في الداخل و الخارج،و كان من أهم قراراته تزويد الثورة بمؤسسات قيادية (المجلس الوطني للثورة الجزائري و لجنة التنسيق و التنفيذ) ،وتعد هاتين المؤسستين

بمثابة السلطة التشريعية و التنفيذية للثورة [10] و بميلادهما تدعّم موقف الثورة في الداخل و الخارج [11].

لقد جاء المؤتمر بأفكار وقيادة جديدة مستعدة للتصدي واستعمال القوة في الداخل (تكثيف العمل المسلح) والدبلوماسية في الخارج، وذلك بفضح السياسة الفرنسية في الجزائر لانتزاع حرية الجزائر و استقلالها.وفي هذا الإطار عززت لجنة التنسيق والتفنيذ التي أنشئت في أوت 1956 الأداة الديبلوماسية للثورة الجزائرية ولاسيما بعد إسناد مهمتها إلى لجنة الشؤون الخارجية بلجنة التنسيق والتنفيذ.

و إذا كانت الثورة قد عرفت عدة تطورات على المستوى المحلي أهمها انعقاد مؤتمر الصومام الذي عزز الثورة بمؤسسات و برنامج حددت فيه الخطوط العريضة للعمل على المستويين العسكري و السياسي ، فإن التطورات التي حدثت على المستويين الجهوي و الدولي كان لها أيضا انعكاسات على مسار الثورة في الداخل والخارج . و من أهم هذه التطورات :

1 - على المستوى الجهوي : في بداية 1956بدأت جهود جبهة التحرير الوطني تنعكس إيجابيا على مسيرة الكفاح المسلح على الساحة الوطنية وهو ما دفع فرنسا إلى التعجيل بتصفية مشكلتي تونس والمغرب للتفرغ إلى الجزائر، وبالفعل فقد حصلت كل من المغرب و تونس على استقلالهما في مارس ، وباستقلالهما تعزز موقف جبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والدبلوماسي1956 [12]

2 - قيام حكومة فرنسا باعتراض طريق طائرة مغربية تعبر الأجـواء الدولية و تنقل عددا من قادة الثورة البارزين ، كانوا في طريقهم إلى تونس.للمشاركة في اللقاء الثلاثي الذي دعا إليه كل من الرئيس التونسي **بورقيبة**، و**محمد الخامس** ملك المغرب. ويندرج هذا اللقاء في إطار المساعي التي كان يقوم بها مسؤولو البلدين للتوسط بين قادة الثورة الجزائرية وحكومة فرنسا لإيجاد حل للقضية الجزائرية، وهو ماجعل الزعماء الجزائريين المكونين للوفد الجزائري يلتقون بالمغرب ويتشاورون مع الملك **محمد الخامس**، قبل أن يتنقلوا إلى تونس حيث كان من المقرر أن يعقد لقاء ثلاثي لبحث الوضع وتوحيد الموقف بين الأطراف الثلاثة،و في طريقهم إلى تونس تم اعتراض الطائرة التي كانت تقلهم[13]،وأمام تلك القرصنة الفرنسية فإن الحكومتين التونسية والمغربية احتجتا ضد تلك العملية وأقدمت تونس على سحب سفيرها من باريس واعتبرت مراكش عمل فرنسا موجها ضد سيادتها وكرامتها[14] .

وإذ كانت فرنسا قد تمكنت من عرقلة ندوة تونس المغاربية بقرصنتها للطائرة المقلة للوفد الجزائري. فإن ذلك زاد من تضامن شعوب القطرين التونسي والمغربي مع الثورة الجزائرية.

وقد أحدث هذا العمل ردود فعل ضد فرنسا من مختلف دول العالم و خاصة من لدن الشعوب الشقيقة و الصديقة المناهضة للاستـــعمار [15]. .

3 - أما على المستوى الإقليمي: فيتمثل في العدوان الثلاثي على مصر في 29أكتوبر 1956. حيث شاركت فيه كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، ولم يكن خافيا على أحد أن السبب الرئيسي الذي جعل فرنسا تشترك في هذا العدوان هو مساندة مصر للثورة الجزائرية.وهو ما أعلنه مسؤول فرنسي من أن ضرب القاهرة يعني القضاء على الثورة الجزائرية، وأن ثورة الجزائر تنتهي في القاهرة[16].

4 - و يضاف إلى العوامل الثلاثة السابقة الإضراب الذي نظمته جبهة التحرير الوطني ، حيث راحت تعبئ الشعب الجزائري تعبئة كاملة لمساندة القضية الجزائرية عند عرضها للمناقشة في فبراير1957 ، وفي إطار هذه التعبئة تم الإعلان عن إضراب الثمانية أيام في كامل التراب الوطني في جانفي 1957 هذا الإضراب الذي جاء متزامنا مع مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة [17].

لقد أوجدت هذه العوامل المختلفة مناخا ملائما لمناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة. فخلال هذه الدورة ساد أروقة هذه الأخيرة مناخ مُعاد للاستعمار ، خاصة بعد العدوان الثلاثي ضد مصر.وهو العدوان الذي شجبته الولايات المتحدة، فكان بذلك مبعث تفاؤل كبير لدى جبهة التحرير الوطني التي اعتبرت الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة، نوفمبر 1956 – مارس1957 دورة حاسمة بالنسبة للقضية الجزائرية،حيث ستتم مناقشتها لأول

مـرة.و علقت جبهة التحرير الوطني أهمية كبرى على القرارات التي سوف تصدر عنها[18].

منـاقشة القـضية الجزائريـة فـي الدورة الحـادية عشر ـ نوفمبر 1956 ـ مارس1957 ـ

لعله من المناسب قبل الحديث عن مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة أن نشير إلى أنه في الفاتح من أكتوبر 1956 ، تقدم وفد آفرو -آسيوي بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر و قد وقّع الطلب خمس عشرة دولة[19] .

وقد أرفقت هذه الدول طلبها بمذكرة إيضاحية عبرت فيها عن استيائها للحالة في الجزائر، و عن الاعتقالات الجماعية وخرق القوات الفرنسية لحرمة البيوت الأمر الذي ينذر بخطورة الحالة في الجزائر . كما أعربوا للأمم المتحدة بأن استمرار الحالة على ما هي عليه من شأنه أن يشكل تهديدا للسلم و الأمن العالمين[20].

و على مستوى العمل الديبلوماسي المباشر في مقر الأمم المتحدة سلم وفد جبهة التحرير الوطني يوم 12 نوفمبر 1956 مذكرة لرئيس الدورة ، زكّى فيها طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة ، الذي تقدمت به مجموع الدول الآفرو آسيوية.

انطلقت المذكرة من كون أن القضية الجزائرية سجلت في الدورة الماضية و لكن تأجلت مناقشتها لإعطاء فرنسا فرصة لتغيير

سياستها في اتجاه تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير. لكن فرنسا ، على النقيض من ذلك ، استخدمت هذا التأجيل لدعم جهدها العسكري لتحطيم آمال الشعب الجزائري . كما تعرضت المذكرة لموقف فرنسا الفعلي من جبهة التحرير الوطني و من القضية الجزائرية لتوضّح أن فرنسا قد اعترفت فعلا في الدورة الماضية بأن المشكل الجزائري لم يعد مشكلا داخليا. وأن المسؤولين الفرنسيين أصبحوا يتجنبون في تصريحاتهم ذكر كون الجزائر فرنسية .كما أن الحكومة الفرنسية لم تعد تتعامل مع الأزمة الجزائرية على أنها مسألة داخلية . وتعرضت المذكرة أيضا إلى الادعاءات الفرنسية الزائفة المتمثلة في عدم وجود جهة شرعية منظمة يمكن التفاوض معها .

و في هذا الصدد كشفت المذكرة عن سلسة من اللقاءات التي تمت بين أعضاء من جبهة التحرير الوطني و ممثلين رسميين و غير رسميين عن الحكومة الفرنسية فيما بين أفريل 1956، سبتمبر 1956 . و قد توقفت هذه اللقاءات على إثر إقدام السلطات الفرنسية على خطف الطائرة التي كانت تقل القادة الجزائريين . و هو ما نددت به هذه المذكرة . و ختمت المذكرة عرضها بالتأكيد على أن استقلال تونس و المغرب لن يكون له أي مغزى بدون استقلال الجزائر [21].و قد توجت مساعي جبهة التحرير إلى جانب مساعي الدول الشقيقة و الصديقة بقبول مكتب المجلس تسجيل القضية الجزائرية و ذلك يوم15 نوفمبر 1956.وكانت القضية الجزائرية، في

مقدمة لقد كانت القضية الجزائرية في المقدمة القضايا التي بحثتها الجمعية العامة في هذه الدورة، وذلك بالرغم من معارضة فرنسا ، التي أعاد ممثلها السيد **بينو** ، وزير خارجيتها ، التأكيد على أن فرنسا لا ولن تعترف إطلاقا بأهلية منظمة الأمم المتحدة في دراسة مشكلة اعتبرها القانون الدولي أمرا داخليا ، و أن الصراع في الجزائر خارج عن اختصاص هذه المنظمة الدولية [22]. وردا على ذلك تدخل السيد **زين العابدين** ، ممثل سوريا في الأمم المتحدة ، مشيرا إلى الجهود التي بذلها الجزائريون للتخلص من الهيمنة الاستعمارية . ليخلص في النهاية إلى أن الجزائر لم تكن في يوم ما جزء من فرنسا.كما أكد بأن وجود فرنسا بالجزائر تمّ بالقوة أما ممثلو الكتلة الآفروا -آسيوية فقد طالبوا في تدخلاتهم بضرورة الاعتراف للجزائريين بحقهم في تقرير مصيرهم من خلال التفاوض مع جبهة التحرير . و أن أي تأخير في معالجة هذا المشكل من شأنه أن يهدد السلم والأمـن العالميين [23] .

و بعد الانتهاء من المداخلات تعددت الآراء و المشاريع التي اقترحت على الجمعية العامة، و فيما يلي وقائع التصويت على هذه المشاريع.بدأت اللجنة السياسية مناقشتها من يوم 4 إلى يوم 13 فبراير 1957، فتمسكت فرنسا بموقفها السابق، و تقدمت ثماني عشرة دولة إفريقية آسيوية [24] في بداية النقاش بمشروع قرار رقم 195 ، و نص المشروع :

إن الجمعية العامة نظرا لحالة القلق و الاضطراب، و النزاع السائد في الجزائر، و التي تسبب كثيرا من الآلام، و تهدد العلاقات بين الأمم، و اعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لمبادئ و نصوص ميثاق الأمم المتحدة:

أ - تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

ب - تدعو فرنسا و الشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال و تسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

ج - تطلب من السكرتير العام للجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة القادمة أن يساعد الطرفين على إجراء التفاوض.

و عندما عرض المشروع على التصويت الجزئي وافقت على الفقرتين الأولى و الثانية ثلاث و ثلاثون دولة و رفضته أربع و ثلاثون و امتنعت عن التصويت عشرة دول هي : بوليفيا ، كمبوديا ، السلفادور ، غواتيمالا ، ليبيريا ، المكسيك ، باراجواي ، الفليبين ، أسبانيا و تايلاند.و بسبب ذلك أحجمت الدول صاحبة المشروع عن تقديمه للتصويت جملة واحدة، و على إثر سقوط هذا المشروع تقدمت ثلاث دول هي : اليابان و سيام و الفليبين. بمشروع قرار آخر معدل رقم 199 إلى اللجنة السياسية هذا نصه:

إن الجمعية العامة:نظرا لحالة القلق و الاضطراب في الجزائر التي تسبب خسائر في الأرواح. و إيمانا بأن هذه الحالة غير المرضية التي

تسود الجزائر الآن يمكن بجهود مشتركة من فرنسا و الشعب الجزائري للوصول إلى حل عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أن تعبر عن أملها في أن تسعى فرنسا و الشعب الجزائري بواسطة المفاوضات، لإنهاء إراقة الدماء و إيجاد تسوية سلمية للمصاعب الحالية.و قد تمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية سبعة و ثلاثين صوتا ضد سبعة و عشرين، و امتناع ثلاثة عشر عن التصويت [25].

تقدمت به ست دول هي : الأرجنتين ، البرازيل ، سان دوميكو ، كوبا ، البيرو. ودعت فيه الجمعية العامة الطرفين إلى العمل على الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي للجزائر . غير أن المشروع لم يشر إلى تقرير المصير .

و في الوقت الذي كانت اللجنة السياسية تناقش مشروع هذا القرار ، تقدمت ست دول أخرى بمشروع قرار رقـم 197وهي : إيطاليـا ، و الأرجنتين ، و البرازيل ، و كوبـا و بيرو و الدومنيك ، و نصه :

إن الجمعية العامة بعد أن استمعت إلى بيانات المندوب الفرنسي و المندوبين الآخرين. ناقشت قضية الجزائر ، و تعبر عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي للقضية .

و قد تمت المصادقة على هذا المشروع كذلك بأغلبية واحـد و أربعين صوتا ضد ثلاثة و ثلاثين، و امتناع ثلاثة دول عن التصويت ، و لذلك أوصت اللجنة السياسية بعرض المشروعين معا على أنظار الجمعية العامة للتصويت العام ، و لم يحصل أي منهما على أغلبية

الثلثين المطلوبة، و بسبب ذلك تشاورت الدول المعنية صاحبة المشروعين فيما بينها ، و اتفقت على عرض مشروع مشترك نال الموافقة الإجماعية و هي سبعة و سبعون صوتا ضد لا شيء . و ذلك يوم 15 فيفري عام 1957 . و نص هذا المشروع الذي يحمل رقم 1012 هو :

إن الجمعية العامة قد استمعت إلى جميع البيانات التي أدلى بها المندوبون و ناقشت قضية الجزائر ، و نظرا لأن الحالة في الجزائر تسبب كوارث و خسائر في الأرواح ، تعبر عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة ، و طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة [26].

و بعد هذا القرار يمكن القول أنه بالرغم من أن القرار يمثل انتصارا جزئيا فقط و ليس كاملا بالنسبة للجزائر إلا أنه اكسب القضية الجزائرية نهائيا صبغة دولية مقوّضا بذلك ادعاءات فرنسا بعدم أحقية الهيئة الأممية في مناقشتها و اتخاذ قرارات بشأنها .

و بالرغم أيضا من أن القرار لم يعلن صراحة عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره إلا أنه عبر عن الأمل في إيجاد حل سلمي و ديمقراطي عادل للمشكلة الجزائرية بوسائل ملائمة و طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وهكذا فإن القضية الجزائرية التي اعتذر الكثيرون فيما مضى عن عرضها على الأمم المتحدة خلافا لقضيتي تونس و مراكش ، بمقولة أن الجزائر إنما تعتبر من الوجهة القانونية مقاطعة فرنسية، و من ثم فليس من اختصاص

الأمم المتحدة التدخل فيها و أن ذلك يعد خرقا للمادة السابعة من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع التدخل في القضايا الداخلية للدول الأعضاء . بيد أن هذا كله ليس ثمرة الدعاية القوية التي تقوم بها فرنسا و تتبناها صحافتها ، مع أن الجزائر في الواقع ليست إلا مستعمرة كسائر المستعمرات التي احتلتها فرنسا بالقوة و أرغمتها على الخضوع أمدا طويلا لسيطرتها الاستعمارية المبنية على الاعتبارات العنصرية. أي أن فرنسا تحتل الجزائر و تحكمها نتيجة إخضاعها بالقوة و ليست أرض الجزائر امتدادا للأراضي و المقاطعات الفرنسية، لا في اعتبار التشريع الفرنسي، ولا في اعتبار أهل الجزائر.

الهـوامش

1 – أنظر: بيان أول نوفمبر1954

2 - مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

3 - المركز الوطني للأرشيف رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، علبة رقم 01

4- أنظر بوعزيزيحي ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزائ، الجزء الثاني، الطبعة الثاني، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996 ص304 - 305

5 - مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

6- voir Khelfa Mameri ,Les Nations Unies face à la question algérienne , Alger (1954 -1962) 1969 , D.E.M p86 - 81

7 - أنظر: د/جمال قنان ، تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، النقلة النوعية لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني في مجلة الذاكرة ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، العدد 04 ، 1996 ص13 -14

8 -م .أ.و ، ر.ح.م.ج.ج. ، علبة رقم 78

9 -نفـه

10 - البجاوي محمد، الثورة الجزائرية و القانون، بيروت ، ترجمة علي الخشن ،دار اليقظة العربية ، 1965 ، ص 140 -141

11 -م .أ.و ، ر.ح.م.ج.ج. ، علبة رقم 232

12 - مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

13 - القادة هم : أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد ، محمد خيضر ، محمد بوضياف .أنظر بالتفصيل مذكرة الاعتراف الدولي لحرب الجزائر،بدون تاريخ .ص 25 -31

14 - قنان : تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة ، النقلة النوعية لديبلوماسية جبهة التحرير الوطني ، في الذاكرة منشورات المتحف الوطني للمجاهد العدد 4 ، 1996، ص17 .18

15 -فتحي الذيب ، جمال عبد الناصر و الثورة الجزائرية ،القاهرة ، دار المستقبل العربي 1984 ص 274

16 - أنظر : أحمد متولي، ثورة الجزائر وانتصار إرادة الإنسان العربي، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات مطبعة الأهرام التجارية ، بدون تاريخ ص105

17 -قنان، تشكيل الحكومة المؤقتة، ..... في مجلة الذاكرة، مرجع سابق ص19

18 – نفسه

19 - د/علي تابليت ، (القضية الجزائرية في الأمم المتحدة) ، مجلة أول نوفمبر ، لسان حال المنظمة الوطنية للمجاهدين العددان :155و156 ، 1997 ، ص.30

20 مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

21 - أنظر جريدة المقاومة . (لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني) العدد المقاومة ، العدد 3 ، بتاريخ 03 ديسمبر1956 مصدر سابق ص 6

22 - Khelfa Maamri ,op.cit . P 8

23 - تابليت،مرجع سابق ص..30

24 - بوعزيز ... مرجع سابق ص306

25 - نفسه 308.307

26 . أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر يوم 15 فيفري 1957 ، المقاومة العدد 7 بتاريخ 16 فيفري 1957 ، مصدر سابق ص12 .